

Distr.: General
1 May 2019

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتني، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام السنتين عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/321):

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على شواغلها التي أثارها سابقاً في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة والمتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه. وتشير إلى أن التقرير الحالي لا يخرج عن ذات المقاربة المغلوطة السابقة، وهو بحاجة ماسة للمزيد من الوضوح والشفافية والمهنية التي تؤسس للمصادقية المطلوبة في التعاون بين الطرفين. وتعيد سورية التأكيد على أن اللجنة الأساسية التي يتوجب على معدي التقرير الانطلاق منها في إعداد مثل هذه التقارير هي الالتزام الكامل باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، وتقديم الدعم الإنساني للمحتاجين السوريين في سورية دون تسييس أو انتقائية، ودون استمرار معدي التقارير في ارتكاب ذات الأخطاء التي تعتبر خروجاً كبيراً عن ولايتهم. كما تود التأكيد على استغرابها من استمرار تجاهل معدي التقرير المتعمد للملاحظات والشواغل والاستفسارات التي عبّرت عنها الجمهورية العربية السورية والأسئلة التي أثارها خلال التقارير السابقة ذات الصلة للأمانة العامة والتي بلغ عددها حتى الآن ٦٠ تقريراً، في سياق ممارسة مكررة ومملة وتمثل هدراً للموارد المادية والبشرية حتى فقدت هذه التقارير القيمة المضافة والفائدة المتوخاة منها، وباتت تصاغ لأهداف سياسية، بما يستجيب فقط لإملاءات وأجندات بعض الدول النافذة في مجلس الأمن وأدواتها في المنطقة.

تذكر الحكومة السورية فيما يلي بموقفها بشكل عام من الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية والتقرير الحالي وتود أن تشير إلى النقاط التالية:

- يوفر التقرير بصورة مباشرة هذه المرة تغطية سياسية للعمليات العسكرية التي يقوم بها التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد المدنيين من خلال استخدامه لغات تبعد الشبهة عن مجازره الوحشية التي ترتكبها غارات التحالف الدولي بحق المدنيين في الباغوز وغيرها



من مناطق دير الزور. فمثلاً يستخدم معدو التقرير في الكلمة الأولى من المادة ١ صيغة المبني للمجهول مثل أنه ذُكر أن أعداداً كبيرة من المدنيين قتلوا وجرحوا في الباغوز، متجاهلين عشرات الرسائل المتطابقة التي أودعتها الحكومة السورية لدى مجلس الأمن والأمن العام خلال الفترة الماضية، علماً أن تلك الجرائم البشعة وثقتها ونقلتها وسائل إعلام عالمية.

- تستغرب الجمهورية العربية السورية إصرار معدّي التقرير في الفقرات ٢ و ٤-٦ و ٢١ و ٢٣ على استخدام مصطلحات مثل مستوطنة الركبان - مستوطنات مؤقتة. وإن استخدام مثل هذه المصطلحات أمر مرفوض بصورة تامة من قبل الحكومة السورية ويثير الشبهات مرة أخرى حول مدى نزاهة ومصداقية وحيادية معدي هذه التقارير، وتطلب في هذا الصدد حذف هذه المصطلحات واستبدالها بما هو معروف ومتفق عليه في أدبيات ولغات الأمم المتحدة من أنها مجرد مخيمات مؤقتة أشيدت للنازحين الهاربين من بطش الإرهابيين.

- كما تستغرب استمرار معدي التقرير في وصف من يقوم بعمليات القتل والاختطاف والتفخيخ واستهداف المدارس والمشافي بجماعات معارضة مسلحة غير حكومية، أو جماعات معارضة مسلحة من غير الدول مجهولة الهوية، بشكل يتعارض مع قواعد القانون الدولي، علماً بأن هذه الجرائم، تحصل جميعها، كما يشير التقرير، في المناطق التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية المسلحة، أو الميليشيات المتعاونة مع قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية أو تلك التي تعمل بامرة ورعاية النظام التركي (الفقرات ٤ و ٥ و ٧ و ١٧)، في حين أنه من المؤكد أن الجيش العربي السوري لا يحارب سوى الجماعات الإرهابية المسلحة، ولهذا ترفض الحكومة السورية أي تلميح أو إشارة إلى قيامها بتعمد قصف المدارس أو المستشفيات الطبية في الفقرتين ٤ و ٥، إذ لا يمكن لدولة صرفت عقوداً من الزمن على تشييد بنيتها التحتية أن تبادر إلى استهدافها وتدميرها بهذه الصورة، الأمر الذي يفقر للإقناع كما يرد وصفه في التقرير.

- تؤكد الجمهورية العربية السورية على موقفها من مؤتمر بروكسل الذي عقد في منتصف آذار الماضي وعلى التعهدات المالية المزعومة الواردة في الفقرات ٧ و ١١ و ٢٠ و ٣٩، بأنه ليس إلا مؤتمراً دعائياً فارغاً ومضیعة للوقت والمال بسبب غياب الهدف الحقيقي المتعلق بمكافحة الإرهاب. وما أشار إليه المؤتمر هو فقط مساعدات تسميها الأمم المتحدة "بالمقذعة للحياة"، وهو مفهوم تعتبره الحكومة السورية مفهوماً لا إنسانياً ومهيناً للكرامة البشرية، وهذه المساعدات ليست دليلاً على دعم الاتحاد الأوروبي للشعب السوري الذي يعاني من آثار الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة عليه من قبل عدد كبير من الدول التي شاركت في هذا المؤتمر والتي أدت إلى أزمة الطاقة التي برزت في الآونة الأخيرة في سورية، وإنما لثني اللاجئين عن العودة إلى ديارهم. وتعتبر الحكومة السورية أن التقرير يبالغ بالإشارة إلى أهمية تعهدات المانحين بمبلغ ٧ مليار دولار أمام حقيقة أنه لن يصل إلى سورية سوى الجزء اليسير منه نظراً للشروط التعجيزية التي يفرضها المانحون على تلك المساعدات، بما يتناقض مع مبادئ العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة. وتشدد الجمهورية العربية السورية على ضرورة زيادة الدعم الإنساني الدولي للاستجابة للاحتياجات العاجلة للسوريين. وتطالب الأمانة العامة بموقف واضح إزاء ربط المانحين في مؤتمراتهم الاستعراضية تمويلهم للاستجابة الإنسانية بشروط سياسية تتعارض مع مبادئ العمل الإنساني، خاصة رفضهم دعم إعادة تأهيل المرافق الخدمية

السورية الأساسية، والبنية التحتية الإنسانية، والقطاعات ذات البعد الإنساني الصرف كالزراعة التي تشكل مصدر رزق لنحو ٧٠ في المائة من السوريين من أجل دعم صمود السوريين وعودة اللاجئين والمهجرين داخلياً إلى مناطقهم بكرامة وأمان.

- تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية التعبير عن أسفها الشديد لقيام معدي التقرير، بما ينسجم وتوجهات بعض الدول الغربية، بالاستمرار بالترويج وبشكل غير مقبول للمساعدات عبر الحدود (الفقرات ٦ و ٢٦ و ٣١) في الوقت الذي ثبت فيه عدم جدوى المساعدات المقدمة عبر الحدود وعدم وصولها إلى مستحقيها من المدنيين، لتصبح النتيجة بشكل أو بآخر دعماً مباشراً للإرهابيين، خاصة أن النسبة العظمى من هذه العمليات تجري حالياً عبر الحدود السورية - التركية وهي موجهة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة التي تفرض ضرائب على هذه المساعدات وتصادرها في حالات أخرى، أو تبيعها للمحتاجين بأسعار باهظة، أو تقوم بتوزيعها على الموالين للإرهابيين وأدواتهم. وتجدد الحكومة السورية مطالبتها الأمم المتحدة بموافاتها بأسماء وتقارير "شركاء الأمم المتحدة" المفترضين في هذا السياق، وتتطلع للمعلومات والإيضاحات التي طُلبت إلى الأمانة العامة لتقديمها بموجب القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧). كما تشدد على ضرورة عدم تعاطي موظفي الأمم المتحدة العاملين في سورية مع أية كيانات انفصالية أو مع "مجالس محلية" غير شرعية أو جمعيات أهلية غير مرخصة، خاصة وأن غالبية هذه الكيانات أو الهيئات أو الجمعيات تتبع لجماعات إرهابية تنشط على أراضي الجمهورية العربية السورية.

- فيما يتعلق بالوضع في مخيم الركبان، تؤكد الحكومة السورية على المعلومات التي أوردتها بهذا الصدد في سياق ردها على التقارير السابقة. وتشدد على أنه بفضل الموافقات والتسهيلات التي منحتها الحكومة السورية نجحت الأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري بإيصال قافلتين مساعدات إنسانية إلى مخيم الركبان، وهي مستعدة لتقديم الدعم لإرسال قافلة مساعدات ثالثة شريطة ضمان عدم وصولها إلى أيادي الإرهابيين كما جرى سابقاً. وما أشار إليه التقرير في الفقرة ٥ عن أعداد الخارجين غير صحيح فقد تجاوز عدد الخارجين من المخيم ٤٠٠ ٤ شخصاً حتى تاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. كما تعرب الحكومة السورية عن استغرابها لما ورد في الفقرة ٢١ والمتعلقة باستيفاء الشروط لإيجاد حلول دائمة للمخيم وتطالب بمعرفة هذه الشروط، وتؤكد أن السبب الوحيد للظروف البائسة التي يعيشها المدنيون هناك هي أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الأرض التي يقع عليها مخيم الركبان وهي من تعرقل تفكيكه وتتخذ من المدنيين السوريين رهائن داخله، ولا تسمح للنازحين بالخروج منه والعودة إلى بيوتهم لأسباب ودوافع سياسية معروفة للجميع، علماً أن الجمهورية العربية السورية كانت قد اتفقت مع الأمم المتحدة على إنهاء المعاناة الإنسانية لسكان المخيم وتفكيكه تمهيداً لإعادتهم إلى قراهم وبلداتهم التي هجروا منها بفعل الإرهاب وذلك في أقرب الآجال، وعقدت عدة اجتماعات مشتركة في هذا الصدد كان آخرها بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

- أما فيما يتعلق بمخيم الهول، فتستمر الحكومة السورية بالتعاون مع الأمم المتحدة في الاستعدادات لإرسال قافلة مساعدات إلى المخيم بعد أن منحت الموافقات اللازمة لتسيير القافلة المذكورة، كما قدمت الحكومة السورية كل التسهيلات اللازمة لمنظمة الصليب الأحمر

الدولي والتي أرسلت المساعدات المختلفة للمحتاجين في المخيم والمناطق المجاورة به. أما بخصوص مخيم عريشة الذي غمرته المياه بسبب الأمطار الغزيرة، فقد طالبت الحكومة السورية منذ وقت طويل بترحيل النازحين إلى قراهم إلا أن الأمم المتحدة لم تستجب لذلك، ولو أنها استجابت سابقاً لما كانت قد حصلت هذه الكارثة الإنسانية.

- لقد أشار التقرير في الفقرة ٢٨ إلى أن مشهد الوصول الإنساني في الجمهورية العربية السورية معقد ويتطلب وصولاً آمناً ومستداماً ودون عوائق، ثم يؤكد التقرير في الفقرة ٢٩ أن الأمم المتحدة واصلت تقديم المساعدة من داخل الجمهورية العربية السورية لملايين المحتاجين في الآلاف من المواقع في جميع أنحاء البلاد نظراً لسيطرة الدولة على معظم البلاد، وهذا يبين وجود تناقض ومفارقة تحتاج لإيضاح وإعادة نظر جديد من معدي هذا التقرير، إذ لا يمكن ببساطة تقديم المساعدة لملايين المحتاجين في الآلاف من المواقع دون التعاون والمساعدة التي توفرها الحكومة السورية للوصول إلى تلك الملايين. ومن جانب آخر أشارت الفقرة ٢٩ إلى أن تركيز الوصول انتقل من نموذج بسيط لتتبع عدد القوافل إلى وصول الموظفين، ليس فقط للتسليم، ولكن أيضاً للرصد والتقييم، والسؤال هنا ما هي الجوانب التي تتطلب الرصد والتقييم؟
- تستغرب الحكومة السورية ما أشار إليه التقرير في الفقرة ١٤ عن قيام السلطات السورية في محافظة درعا باحتجاز ثلاثة مدنيين، بمن فيهم امرأة، في حين يتجاهل التقرير توثيق عودة الآلاف من اللاجئين من منفذ نصيب في درعا بصورة آمنة ومحترمة، حيث تؤكد التقارير الموثوقة عودة نحو آلاف المواطنين السوريين من الأردن ولبنان وسقط ترحيب من الحكومة السورية وتسخير لكل الإمكانيات المتاحة لخدمة هؤلاء العائدين.
- فيما يتعلق بسمات الدخول وسمات الإقامة، نؤكد أن وكالات الأمم المتحدة تقدمت اعتباراً من ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ ولغاية ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩ — ١٠٥ طلب سمة دخول تمت الموافقة على ٧٢ منها أي بنسبة ٦٨,٥ في المائة، وما يزال ١٩ طلباً بانتظار الموافقة، في حين تم رفض ٩ طلبات.
- من المؤسف أن معدي التقرير فشلوا، رغم مطالبات الحكومة السورية وبعض أعضاء مجلس الأمن المستمرة في الوفاء بمسؤولياتهم لوضع الرأي العام العالمي بصورة معاناة السوريين معيشياً وإنسانياً جزاء التدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب وبوادر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على سورية، والتي تعددت آثارها السلبية لتتطال كافة مجالات حياة المواطن السوري. وتشدد الجمهورية العربية السورية على أن استمرار تفاضي معدي التقرير عن هذه المسألة الهامة لا يمكن أن يوصف إلا أنه انحياز للأجندات السياسية للدول التي خلقت الأزمة السورية وتسببت في كل الدمار الذي لحق بسورية ومجتمعها، و”نصرف غير مسؤول ودليل واضح على انعدام المهنية”، وتغاض غير مقبول عن احترام قواعد العمل الإنساني وإنفاذها بحيادية وموضوعية.
- ترفض الجمهورية العربية السورية الخلط في الولايات والاختصاصات الذي حاول معدو التقرير تكريسه في التقرير الحالي بالحديث عن الوضع السياسي والكثير من المصطلحات المسيّسة التي

لا علاقة لها بولايتهم ولا بموضوع التقرير الحالي الذي يفترض أن يُعنى فقط بالوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية.

وتحدد الجمهورية العربية السورية دعوتها مجلس الأمن لوقف هذه التقارير الشهرية، التي تساهم في تبديد موارد الأمم المتحدة والمفروض تسخيرها لعمل إنساني جاد ومثمر بدلاً من العمل على تشويه صورة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وما تقدمه من خدمات لشعوبها ومواطنيها. آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر

الوزير المفوض

القائم بالأعمال بالنيابة
